وصف التركْ بين الراوي والمروي
دراسة حديثية استقرائية

د. مفتاح إبراهيم مفتاح الصل
قسم أصول الدين ـ كلية الدراسات الإسلامية ـ جامعة مصراتة ـ ليبيا
m_alssul@lt.misuratau.edu.ly

تاريخ التقديم: 2022/12/10 تاريخ القبول: 2023/02/26 تاريخ النشر: 2023/06/22

مقدمة

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدهالله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاالله وحده لا شريك له وأشهد أن مُحَّدا عبده ورسوله، اللهم صل وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فإن كل العلوم والفنون قائمة على مصطلحات وألفاظ اصطلح عليها علماء هذا العلم أو الفن، ذلك أنهم يستعملون هذه المصطلحات لفهم هذا العلم وإفهامه للناس؛ وهذا عام في كل علوم الدين والدنيا.

وعلوم مصطلح الحديث ليست خارجة عن هذا الإطار، فعلماء الحديث قد اصطلحوا على ألفاظ هي قوام فهم هذا العلم، فيفهمون مرادات بعضهم عن طريق هذه المصطلحات ذات المفهوم المعروف في أذهانهم، والذي ينبغي التنبيه عليه أن معرفة هذه المصطلحات ومعانيها مهم جدا لكل مشتغل بهذه العلوم؛ لأنها تيسر فهم قواعد هذا العلم وأسسه.

ولا شك أن هذه المصطلحات لم تخرج فجأة هكذا بحيث يكون لها معنى متفق عليه بين العلماء، بل إنها صقلت ونحتت حتى استقر عليها معنى يتفق عليه أهل هذا العلم.

ومن هذه المصطلحات والألفاظ مصطلحات الجرح والتعديل وعلوم الحديث، فإنها ذات معان يتفق فيها علماء الحديث إلى حد كبير.

ولقد شد انتباهي بعض المصطلحات التي كان أئمة هذا الشأن والسابقون الأولون فيه يوردونها

لمعان خاصة، ثم جاء من بعدهم وجعل لها إطلاقا ومفهوما مغايرا.

وذلك مثل مصطلح المتروك والذي كان يطلق عند أساطين هذا العلم والسابقين فيه على الراوي، باعتباره مصطلحا من مصطلحات الجرح، وكان هذا هو الشأن فيه باعتباره لفظة من ألفاظ الجرح للراوي والتي تبين درجته من مراتب الجرح.

ثم وجدت أن المتأخرين يطلقون الترك على المروي أي الحديث؛ بخلاف ما كان عليه الأولون من إطلاقه على الراوي.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث وذلك لاستقراء عمل علماء الحديث في إطلاقهم اللفظة ومغزاهم منها ومعناها وكيف ومتى تحول الأمر من إطلاقها على الراوي إلى إطلاقها على المروي، فحاولت استقصاء الموضوع من كل جوانبه، وقد وسمته بـ [**وصف الترك بين الراوي والمروي –دراسة حديثية استقرائية**]، آملا من الله سبحانه وتعالى التوفيق والإعانة.

أهمية البحث:

- بيان مصطلحات علماء الحديث وفهم المراد منها على وفق ما أرادوه.
- تنبع أهميته من كونه يبين العلاقة بين وصف هو مشترك بين الراوي والمروي.
- بيان السرد التاريخي لتغير وصف المتروك من الراوي إلى المروي.

أسباب اختيار الموضوع:

- المساهمة في تعليم وتعلم علوم مصطلح الحديث.
- فهم العلاقة بين وصف الراوي والمروي بالترك.
- باعتباره موضوعا مهما ينبغي سبر أغواره وطرق أحجاره.

مشكلة البحث:

- ما المراد بالراوي المتروك والحديث المتروك؟
- هل هناك علاقة بين الراوي المتروك والحديث المتروك؟
- هل الحديث المطروح هو نفسه الحديث المتروك؟

- متى بدأ وصف المروي بالمتروك؟

هدف البحث:

- بيان مفهوم الراوي المتروك ومرتبته.
- بيان مفهوم الحديث المتروك والحديث المطروح وعلاقتهما بالراوي المتروك.
- معرفة السرد التاريخي لوصف الراوي والمروي بالترك.

أدوات البحث:

اعتمدت في هذا العمل على كتب السنة بجميع علومها، حيث حاولت استقراء كل ما كتب بهذا الشأن، والوصول لكل جوانب هذا الموضوع من خلال الاستقراء الكامل ثم التحليل والنقد المبني على أسس علمية صحيحة.

المنهج المتبع:

اتبعت المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي، حيث تتبعت كل ما يتعلق بموضوع البحث، ورتبته وعلقت عليه بما يناسب، وحاولت إضافة الجديد ممن لم يذكره غيري مستعينا بالله وحده سبحانه.

خطة البحث:

جاءت خطة البحث في:

مقدمة: واحتوت على: أهمية البحث – سبب اختيار الموضوع – مشكلة البحث – هدف البحث – أدوات البحث – منهج البحث.

- المبحث الأول، (الراوي المتروك) وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: تعريف الترك لغة واصطلاحا.
  - المطلب الثاني: حكم الراوي المتروك ورتبته ومعنى المتروك عند الإمام مسلم.
- المبحث الثاني: (الحديث المتروك)، وفيه مطلبان:
  - المطلب الأول: تعريف الحديث المتروك وبيان حكمه.

- المطلب الثاني: المتروك وصف مشترك للراوي والمروي، وبيان السرد التاريخي لأول من وصف الحديث بالمتروك.

الخاتمة: النتائج والتوصيات.

الفهارس الفنية للبحث:

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس المحتويات.

والله سبحانه وحده أسأله التيسير والتوفيق والسداد والرشاد، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وعنا معهم يا أرحم الراحمين.

المبحث الأول الراوي المتروك

المطلب الأول: تعريف الترك لغة واصطلاحا

تعريف الترك لغة:

التّرك: ودعك الشّيء، وتركت الشيء تركا: خلّيته، ومنه تركة الرّجل الميت: سميت بذلك لأنها مما يتركه من التّراث المتروك بعد موته.(1)

والمتروك هو المرتحل عنه والمفارق له، يقال: تركت المنزل تركا رحلت عنه، وتركت الرجل فارقته.(2)

اصطلاحا: الترك في أصل كلام المحدثين يطلق على الراوي، وقد وصف علماء الحديث بعض الرواة بأنهم متروكون.

إذا فهو مرتبة من مراتب الجرح والتعديل التي يوصف بها الرواة، إذ الرواة عند علماء الحديث على مراتب كما هو معلوم، وقد صنف عبد الرحمن بن مهدي الرواة إلى ثلاثة أصناف فقال: "النّاس ثلاثة رجل حافظ متقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصّحّة فهو لا يترك ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث النّاس، وآخر الغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه".(3)

وقال أيضا: "قيل لشعبة متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا حدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون، وإذا أكثر الغلط، وإذا اتهم بالكذب، وإذا روى حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه، وما كان غير ذلك فاروا عنه".(4)

---

(1) انظر كتاب العين: (336/5) مادة: "ت ك ر"، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت، وانظر لسان العرب: (405/10)، مادة: "ترك"، المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقى (ت 711هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ.

(2) انظر المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: (74/1) مادة: "ترك"، المؤلف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، بدون طبعة، بدون تاريخ، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

(3) التمييز: (179)، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261 هـ)، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي [ت 1439 هـ]، الناشر: مكتبة الكوثر– السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410هـ.

(4)- الجرح والتعديل: (32/2-31)، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت 327هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.

وعن سفيان الثّوريّ أنه قال: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحدٌ، إذا كان الغالب على الرّجل الحفظ فهو حافظٌ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك".[1]

وقال مالك بن أنس: "لا يؤخذ العلم من أربعة، رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به".[2]

وكان عبد الرّحمن بن مهديّ لا يترك حديث رجل إلّا رجلا متّهما بالكذب أو رجلا الغالب عليه عليه الغلط.[3]

فمن هذه النقولات عن أساطين هذا العلم تتكشف لنا ماهية الراوي المتروك وأسباب الترك عندهم، فالراوي الذي يهم كثيرا ويغلب على حديثه الوهم، والراوي الذي يروي ما لا يعرف وقد اتهمه الناس بالكذب في حديثهم وإن كان لا يكذب في حديث رسول الله ×، أو قد كثر غلطه وخطؤه فقد استوجب الترك عند علماء الحديث.

إذا فالراوي المتروك هو الراوي المتهم بالكذب في غير حديث النبي ﷺ، بأن عرف بالكذب في كلام الناس، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي، أو كان كثير الوهم والغلط أو كثير المخالفة للثقات فهو راو متروك الحديث عند العلماء.

ولذا فقد ذكر الذهبي أن الراوي الذي يكثر خطؤه مع قلة الرواية يترك حديثه[4]، وقال ابن حجر: الراوي المتروك هو الراوي الذي اتهم بالكذب[5]، أو هو الذي عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضى فخالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من

(1)- الكفاية في علم الرواية: (143)، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، 1357 هـ.

(2)- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (32/2).

(3)- الكفاية في علم الرواية للخطيب: (143).

(4)- انظر سير أعلام النبلاء: (141/8)، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(5)- انظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: (91)، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

حديثه كذلك فهو المتروك.[1]

قال السيوطي: "فالحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه متّهم بالكذب، بأن لا يروى إلّا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النّبويّ، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة يسمى المتروك".[2]

ومن أمثلة الرواة المتروكين: عبد الله بن زياد بن سمعان: سئل أحمد بن حنبل عنه فقال: كان متروك متروك الحديث، وقال سمعت إبراهيم بن سعد يحلف أنه كذّاب، قال: وكان يقول سمعت مجاهدا فيقول ابن إسحاق أنا والله أكبر منه وما سمعت منه.[3]

ذلك أنه اجتمع محمّد بن إسحاق وابن سمعان عند أبي عبيد الله أو غيره فجعل ابن سمعان يقول: حدثنا مجاهد فجعل ابن إسحاق يقول: تالله ما رأيت كاليوم قطّ! أنا أكبر منك ما سمعت من مجاهد ولا رأيته، قال أحمد بن حنبل: إنّما كان يعرف بن سمعان بالمدينة بالصّلاة ولم يكن يعرف بالحديث.[4]

وسئل الدارقطني عن حديث ابن عباس، عن عليّ، عن النّبيّ ﷺ: "لا طلاق قبل نكاح"، فقال: هو حديثٌ يرويه عبد الله بن زياد بن سمعان، عن مُحَمَّد بن المنكدر، عن طاووس، عن ابن عبّاس، عن عليّ، عليّ، عن النّبيّ ﷺ، وغيره يرويه عن ابن المنكدر، عن طاووس مرسلا، عن النّبيّ ﷺ، قاله حسينٌ المرّوذيّ، عن ابن أبي ذئب، وقيل: عن ابن أبي ذئب، عن ابن المنكدر، عن جابر، ولا يصحّ عن جابر، وإنّما رواه ابن المنكدر مرسلا عن النّبيّ ﷺ، وهو الصّواب. وعبد الله بن زياد بن سمعان متروك الحديث.[5]

---

(1)- انظر النكت على كتاب ابن الصلاح: (675/2)، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(2)- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (280/1)، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

(3)- العلل والسؤالات الحديثية: (64)، من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

(4)- العلل ومعرفة الرجال: (352/1)، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ .

(5)- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: (74/3)، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.

والأمثلة على الرواة المتروكين كثيرة جدا مبثوثة في كتب الرجال والجرح والتعديل والعلل.

المطلب الثاني
حكم الراوي المتروك ورتبته ومعنى المتروك عند الإمام مسلم

يقول ابن الصلاح: "أجمع جماهير أئمة الفقه والحديث على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون: عدلا ضابطا لما يرويه؛ وتفصيله أن يكون: مسلما بالغا عاقلا سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة متيقظا غير مغفل حافظا إن حدث من حفظه ضابطا لكتابه إن حدث منه، وإن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني".[1]

لذلك فقد اعتنى علماء الجرح والتعديل بمراتب الرواة، وصنفوا كل راو بحسب حاله إما جرحا وإما تعديلا، ثم ما مرتبته داخل ذلك فتعديل الرواة مراتب وجرحهم مراتب أيضا، وليسوا جميعا في مرتبة واحدة جرحا أو تعديلا.

وإذا أردنا معرفة مرتبة الراوي المتروك عند علماء الجرح والتعديل فعلينا أن نستعرض أقوالهم وننظر في أي مرتبة وضعوا الراوي المتروك.

ثم إننا إذا نظرنا في أقوالهم وجدناهم قد وضعوا الراوي المتروك من ضمن الرواة المجروحين، وقد جعلوا مرتبته دون الراوي الضعيف وفوق الوضاع.

وقد قسم ابن أبي حاتم التعديل على أربع مراتب والجرح على مثلها أيضا، ثم ذكر الراوي المتروك عند المرتبة الرابعة والأخيرة من مراتب الجرح فقال: "إذا قالوا: متروك الحديث، أو: ذاهب الحديث، أو: كذاب، فهو ساقط الحديث، لا يكتب حديثه، وهي المنزلة الرابعة".[2].

وقد تبعه ابن الصلاح على هذا التصنيف وجعله في نفس المرتبة.[3]

أما العراقي فقد جعلها أي مراتب الجرح والتعديل خمس، وجعل الترتيب مقلوبا فالأسوأ والأدنى هو الأول، وجعل الراوي المتروك في المرتبة الثانية، فقال: "المرتبة الثانية: فلانٌ متّهمٌ بالكذب، أو الوضع، وفلانٌ ساقطٌ، وفلانٌ هالكٌ، وفلانٌ ذاهبٌ، أو ذاهب الحديث، وفلانٌ متروكٌ، أو متروك الحديث أو

(1)- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح: (127)، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(2)- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (37/2).

(3)- مقدمة ابن الصلاح: (127).

تركوه، وفلانٌ فيه نظرٌ، وفلانٌ سكتوا عنه – وهاتان العبارتان يقولهما البخاريّ فيمن تركوا حديثه –، فلانٌ لا يعتبر به، أو لا يعتبر بحديثه، فلانٌ ليس بالثقة، أو ليس بثقة، أو غير ثقة ولا مأمون، ونحو ذلك".[1]

ولقد ترك العلماء روايات المتروكين فلا يكتبون حديثهم ولا يحتجون به ولا تكتب حتى للاعتبار، للاعتبار، نقل ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدى قوله: "احفظ عن الرجل الحافظ المتقن فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، ولو ترك حديث مثل هذا لذهب حديث الناس، وآخر يهم والغالب على حديثه الوهم فهذا يترك حديثه – يعني لا يحتج بحديثه".[2]

ويقول ابن حبان: " فلا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطئ أو الوهم يهم ما لم يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره، فإذا كان كذلك استحق الترك".[3]

يقول العراقي: وفلانٌ متروكٌ، أو متروك الحديث أو تركوه لا يحتجّ به، ولا يستشهد به، ولا يعتبر يعتبر به.[4]

ويقول السخاوي: " والحكم في المراتب الأربع الأول –يقصد مراتب الجرح– أنّه لا يحتجّ بواحد من أهلها، ولا يستشهد به، ولا يعتبر به".[5]

وكان قد ذكر في المرتبة الثالثة الترك فقال: " وفلانٌ متّهمٌ بالكذب، أو بالوضع وفلانٌ ساقطٌ وفلانٌ هالكٌ فاجتنب الرّواية، بل الأخذ عنهم وفلانٌ ذاهبٌ، أو ذاهب الحديث، وفلانٌ متروكٌ، أو متروك الحديث، أو تركوه".[6]

---

(1)– شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي): (377/1)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

(2)– الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (38/2).

(3)– المجروحين من المحدثين: (358/1)، المؤلف: ابن حبان البستي (ت: 354هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ– 2000م.

(4)– انظر شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي): (377/1).

(5)– فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: (129/2)، المؤلف: شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

(6)– المصدر السابق: (125/2).

وعلى هذا فقد حكم العلماء على الراوي المتروك بأنه لا يحتج بروايته ولا يستشهد بها ولا يعتبر بها[1] لا في المتابعات[2] ولا الشواهد.[3]

بيد أنه قد وجدنا من العلماء من كتب أحاديث من حكم عليه بالترك، يقول عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل: " حسين بن قيس يقال له حنش متروك الحديث له حديث واحد حسن روى عنه التّيميّ في قصّة البيع أو نحو ذلك الّذي استحسنه أبي".[4]

والشاهد أن الراوي متروك الحديث، ولكن الإمام أحمد قد حسن له أحد أحاديثه، وهذا كثير عند العلماء، وهو ما يدل على أن الراوي المتروك لا يحتج به ولا يعتبر برواياته عند الانفراد والمخالفة، وليس كل حديث المتر وكين يترك.

يقول ابن حبان في ترجمة بحر بن كنيز السقاء مولى باهلة: كان ممّن فحش خطؤه وكثر وهمه حتّى حتّى استحق التّرك.[5]

ولكنه يرى أن الراوي المتروك لا يترك كل حديثه بل يترك ما انفرد به فقط، حيث قال: "وقد فصلناهم في الكتاب على أجناس ثلاثة: فمنهم من لا يحتج بما انفرد من حديثة ويقبل غير ذلك من روايته، ومنهم من يحتج بما وافق الثّقات فقط من رواياته، ومنهم من يقبل ما لم يخالف الأثبات ويحتج بما بما وافق الثّقات".[6]

وقد علمنا مما مر أن ترك الراوي يكون بأسباب عديدة منها: الكذب، والتهمة بالكذب، والفسق، والغفلة، والوهم والخطأ، والغلط الفاحش، والتي ينتج عنها كثرة المخالفة لروايات الثقات؛ ويفهم من هذا أن ترك روايات الراوي وضعف رواياته سببه ومنشؤه فقد العدالة كالكذب أو التهمة به، وفقد الضبط ككثرة الغلط والوهم.

---

(1)- الاعتبار: هو الهيئة الحاصلة في الكشف عن المتابعة والشاهد، النكت على ابن الصلاح لابن حجر: (109/1).

(2)- المتابعة: هي أن يشارك الراوي غيره في رواية الحديث لفظا أو معنى أو معنى فقط، مع الاتحاد في الصحابي، فإن كانت المشاركة للراوي من أول الإسناد تسمى متابعة تامة، وإن كانت المشاركة للراوي في أثناء الإسناد تسمى متابعة ناقصة، انظر تيسير مصطلح الحديث: (178)، المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة 1425هـ-2004م.

(3)- الشاهد: هو أن يوُجِد متن يُروى مِن حديث صحابيٍ آخَر يُشبهه في اللفظ والمعنى، أَو في المعنى فقط، نزهة النظر لابن حجر: (75).

(4)- العلل ومعرفة الرجال: (286/2).

(5)- المجروحين له: (192/1).

(6)- المصدر السابق: (283/2).

وقد نبه أهل العلم إلى أن ترك جميع روايات الراوي لا بد فيه من إجماع العلماء ولذلك كان مذهب النسائي أن لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه.[1]

ونقل الخطيب عن أحمد بن صالح المصري: لا يترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه؛ قد يقال فلان ضعيف، أما أن يقال فلان "متروك" فلا، إلا أن يجمع الجميع على ترك حديثه.[2]

إذا فالموضوع شر الأحاديث الضعيفة، ويليه المتروك، ثم المنكر، ثم المعلل، ثم المدرج، ثم المقلوب، ثم المضطرب، كذا رتبها الحافظ ابن حجر على سبيل التنزل من الأعلى في الشدة إلى الأدنى فيها، فالمتروك هو الذي يلي الموضوع، لذا يرى العلماء أنه لا يصلح للاعتبار.[3]

ويرى بعض العلماء أن حديث المتروك قد ينجبر بمجيئه من طرق أخرى، فيرتقي إلى الضعف الخفيف وربما إلى الحسن لغيره، قال مُحَمَّد بن طاهر: "المتروك والمنكر إذا تعدّدت طرقه ارتقى إلى درجة الضعف القريب بل ربما ارتقى إلى الحسن".[4]

ومما ينبغي التنبه له أن المنكر عند الإمام مسلم هو نفسه المتروك، وقد ذكر الإمام مسلمٌ في مقدّمة (صحيحه) ما نصّه: "وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدّث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرّضى، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإن كان الأغلب من حديثه كذلك، كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله".[5]

قال ابن حجر تعليقا على كلام الإمام مسلم: فالرّواة "الموصوفون بهذا هم المتروكون، قال: فعلى

(1)- النزهة: (189).

(2)- الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: (110).

(3)- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به: (149)، المؤلف: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمؤلف، من كلية أصول الدين بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض 1402 هـ، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

(4)- تذكرة الموضوعات: (97)، المؤلف: مُحَمَّد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (ت 986هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، 1343 هـ.

(5)- مقدمة صحيح مسلم: (7/1)، المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (261 هـ)، المحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، عام النشر: 1374هـ - 1955 م.

هذا رواية المتروك عند مسلم تسمّى منكرة، وهذا هو المختار والله أعلم".[1]

(1)- النكت على كتاب ابن الصلاح له: (675/2).

المبحث الثاني الحديث المتروك

المطلب الأول: تعريف الحديث المتروك وبيان حكمه.

إن الحديث المتروك مصطلح متأخر ظهر في عهود متأخرة، ولم يكن يوصف الحديث بهكذا وصف، إنما كان وصف الترك متجها للراوي لا المروي.

والحديث المتروك كما عرفه العلماء هو الحديث الذي لا مخالفة فيه، وراويه متّهم بالكذب، بأن لا يروى إلّا من جهته، وهو مخالف للقواعد المعلومة، أو عرف به في غير الحديث النّبويّ، أو كثير الغلط أو الفسق أو الغفلة.

فهذا ما يسمّى بالحديث المتروك، ومثاله: حديث صدقة الدّقيقيّ، عن فرقد، عن مرّة، عن أبي بكر، وحديث عمرو بن شمر، عن جابر الجعفيّ، عن الحارث، عن عليّ.[1]

ومن أمثلته: ما رواه الخطيب عن صالح وهو ابن حسّان، عن محمّد بن كعب القرظيّ، عن ابن عبّاس، عن النّبيّ ﷺ قال: «لا تكتبوا العلم إلّا ممّن تجوز شهادته».

قال الخطيب: فإنّ صالح بن حسّان تفرّد بروايته، وهو ممّن اجتمع نقّاد الحديث على ترك الاحتجاج به، لسوء حفظه وقلّة ضبطه، وكان يروي هذا الحديث عن محمّد بن كعب، تارة متّصلا وأخرى مرسلا، ويرفعه تارة ويوقفه أخرى، وأنا أسوق رواياته له على اختلافها عنه.[2]

وقد جعل ابن حجر الحديث المتروك قسما مستقلّا، لأن اتهام الرّاوي بالكذب مع تفرده لا يسوغ الحكم بالوضع عليه، ولم يذكره قبله لا النووي ولا ابن الصلاح.

وقد ذكر الذهبي في الموقظة نوعا يغلب على الظن أنه هو أي المتروك، وسماه المطروح، وعرفه بأنه: ما انحطّ عن رتبة الضعيف ولم يصل لرتبة الموضوع.[3]

قال السخاوي: "يقع في كلامهم " المطروح " وهو غير الموضوع جزما، وقد أثبته الذهبي نوعا مستقلا، وعرفه بأنه ما نزل عن الضعيف وارتفع عن الموضوع، ومثل له بحديث عمرو بن شمر، عن جابر جابر الجعفيّ، عن الحسن عن علي، وبجويبر عن الضحاك عن ابن عباس.

(1)- انظر تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: (280/1).

(2)- انظر الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: (94).

(3)- انظر الموقظة في علم مصطلح الحديث: (93)، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، 1412 هـ.

قال شيخنا -يقصد ابن حجر-: وهو المتروك في التّحقيق، يعني الذي زاده في نخبته وتوضيحها، وعرّفه بالمتهم راويه بالكذب".[1]

ومن أمثلة المتروك أيضا: ما رواه ابن ماجة عن ابن عباس -رضي الله عنهما- أن رسول الله ﷺ كان يرمي الجمار إذا زالت الشمس، قدر ما إذا فرغ من رميه صلى الظهر".[2]

فهذا الحديث متروك لأنه من رواية إبراهيم بن عثمان العبسي وهو متروك الحديث.[3]

ورتبته كما قال السيوطي: "ما ضعفه لا لعدم اتّصاله سبعة أصناف، شرّها: الموضوع، ثم المتروك، ثمّ المدرج، ثمّ المقلوب، ثمّ المنكر، ثمّ الشّاذّ، ثمّ المعلّل، ثمّ المضطرب".[4]

(1)- فتح المغيث: (235/1).

(2)- سنن ابن ماجه: كتاب: المناسك، باب: رمي الجمار أيام التشريق، (242/4) حديث رقم (3054)، المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجة القزويني (273 هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمَّد قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430هـ - 2009 م.

(3)- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي): (847/2)، المؤلف: أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (507هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1416هـ -1996م.

(4)- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي: (348/1).

المطلب الثاني

المتروك وصف للراوي والمروي وبيان السرد التاريخي لوصف الحديث بالمتروك

إن الناظر في كتب علماء الحديث والمتمعن في أقوالهم والمتتبع لهم يجد أن المتقدمين منهم يطلقون وصف الترك على الراوي لا على المروي، فتجدهم يقولون: راو متروك، تركوا حديثه، متروك الحديث، تركوه، شبه المتروك وغير ذلك من المصطلحات التي يوصف بها الراوي والتي تندرج تحت مباحث علوم الجرح والتعديل.

ثم إننا إذا نظرنا إلى كتب المتأخرين كالذهبي وابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم نجد أنهم يطلقون الترك على المروي أي الحديث، أي يجعلونه من ضمن علوم الحديث واصطلاحاته، وليس كما دأب عليه السابقون الأولون من جعله من أبواب علم الجرح والتعديل.

وعلى هذا فإن الترك وصف يكون للراوي والمروي فيقع في كلامهم: فلانٌ متروك الحديث، وفلان متروكٌ، يستعملونه تارة وصفا للمرويّ، وتارة وصفا للراوي.[1]

ومن المعروف أن المتروك هو من أوصاف الراوي وليس من أوصاف المروي، ولكن وصف المتأخرون الحديث بالترك، وهنا وجب علينا أن نبين متى بدأ ذلك ومن أول من وصف الحديث بأنه متروك؟

ومن هذا المنطلق وبعد استقراء وتتبع كبيرين، تكشفت لي -بفضل الله- الصورة التاريخية لوصف المروي بالترك وبدايات ذلك، فأقول ساردا أقوال العلماء أولا بأول.

إن وصف الراوي بالترك قديم قدم نشوء علم الجرح والتعديل وهو كثير في كتب العلماء وفي النقولات عنهم؛ أما وصف الحديث أو المروي بالترك فهو متأخر كما ذكرت.

وإن أقدم نص وجدته يصف المروي بالترك هو لعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل (ت: 290هـ)، حيث وصف الحديث بأنه متروك، وفيه:

" قال عبد الله: سألت أبي عن الرجل تكون عنده الكتب المصنفة، فيها قول رسول الله × واختلاف واختلاف الصحابة والتابعين، وليس للرجل بصر بالحديث الضعيف المتروك، ولا الإسناد القوي من

(1)- منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة (نُخْبَةِ الفِكَرِ لابن حجر): (52/2)، المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الخرشي (ت 1101هـ)، المحقق: شعبان سليم سالم عودة، الناشر: دار اليسر – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1441 هـ - 2020 م.

الضعيف، فيجوز أن يعمل بما شاء ويتخيّر ما أحب منها، فيفتي به ويعمل به؟

قال: لا يعمل حتى يسأل ما يؤخذ به منها، فيكون يعمل على أمر صحيح، يسأل عن ذلك أهل العلم ".[1]

فهنا نلاحظ إطلاق مصطلح الترك على الرواية من عبد الله ابن الإمام أحمد وجواب أبيه الذي يبين إقرار منه على هذا الاستعمال.

ثم وجدت كلاما فيه لابن الخراط الإشبيلي (ت: 581 هـ) قال فيه: "عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "في الهلال إذا سقط قبل الشفق فهو لليلة، وإذا سقط بعد الشفق فهو: لليلتين".

إسناد هذا الحديث يرجع إلى حديث متروك".[2]

ووجدته قد وصف إسنادا آخر بأنه متروك، قال: "وهذا إسناد متروك من أجل الكلبي وأبي صالح".[3]

ثم وجدت كلاما لابن فرح الإشبيلي (ت: 599هـ .) في منظومته:

وصبري عنكم يشهد العقل أنه ... ضعيف ومتروك وذلي أجمل[4]

حيث نظم ابن فرح هذه القصيدة لبيان أنواع الحديث وفي هذا البيت ذكر نوعين من أنواع الحديث وهو الحديث الضعيف والحديث المتروك، وهو من أوائل من وصفوا الحديث بالترك، وجعلوه مبحثا من مباحث علوم الحديث.

ووصف ابن الأثير (ت: 606هـ) في شرحه لمسند الشافعي حديثا بالمتروك قال: "واحتج من قال بذلك بحديث عبد الله بن عكيم، وقد تقدم ذكر الحديث، وهو حديث متروك، لأن ابن عكيم قد

(1)- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله: (438)، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (241هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1401هـ 1981م.

(2)- الأحكام الوسطى من حديث النبي × (210/2)، المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (581 هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ – 1995 م.

(3)- المصدر السابق: (171/4).

(4)- الغرامية في مصطلح الحديث، المؤلف: أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (699 هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس الزهراني (الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1424 هـ – 2003 م.

وهّن حديثه العلماء، فإنه لم يلق النبي ﷺ".[1]

ثم وجدته عند إيراده لحديث في عدم انتقاض الوضوء بالقبلة قد حكم عليه فقال: "وهذا حديث متروك لا يصح عند أهل المعرفة بالحديث؛ لموضع إسناده".[2]

ثم وجدت لأبي الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي (المتوفى: 633هـ) كلاما وصف فيه المروي بالمتروك، قال: "وقد طالعت كتب الفقه له فوجدته لا يحتج بالحديث المتروك.

مسألةٌ: قال الإمام أحمد: تصح الوصية للقاتل، لنا إطلاق الوصية في قوله جل وعلا: (من بعد وصيّة يوصي بها أو دين)[3] وفي الباب حديث متروك فلم يحتج به خوفا من الوعيد عليه، وهو حديث بقية بن الوليد...".[4]

ثم تتابع العلماء على وصف الحديث بالترك بعد ذلك وشاع الأمر فيه؛ ولكن ينبغي التنبيه إلى أن ابن فرح الإشبيلي أول من ذكره كنوع مستقل في علوم الحديث وله قصب السبق في ذلك، ثم من بعده ذكره الذهبي في الموقظة وسماه المطروح وهو المتروك كما أشار ابن حجر.

قال السخاوي: "يقع في كلامهم " المطروح " وهو غير الموضوع جزما، وقد أثبته الذّهبيّ نوعا مستقلا، وعرّفه بأنّه ما نزل عن الضّعيف وارتفع عن الموضوع، قال شيخنا -أي ابن حجر-: وهو المتروك في التّحقيق، يعني الّذي زاده في نخبته وتوضيحها، وعرّفه بالمتّهم راويه بالكذب".[5]

وقال السيوطي أيضا: " الثّالث: هذا آخر ما أورده المصنّف من أنواع الضّعيف، وبقي عليه "المتروك"، ذكره شيخ الإسلام في " النّخبة "، وفسّره: بأن يرويه من يتّهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلّا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة.

قال: وكذا من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوعه في الحديث، وهو دون الأوّل.

(1)- الشّافي في شرح مسند الشّافعي لابن الأثير: (129/1)، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (606هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، 1426هـ - 2005م.

(2)- المصدر السابق: (242/1).

(3)- النساء: الآية (11).

(4)- أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب: (145)، المؤلف: أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي (633هـ)، تحقي: مُحَمَّد زهير الشاويش، تخريج: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998م.

(5)- فتح المغيث له: (335/1).

انتهى ".[1]

وخلاصة القول أن المتروك صفة مشتركة بين الراوي والمروي، فالمتروك من الرواة: هو الراوي الذي اتهم بالكذب أو عرف به بين الناس؛ وإن لم يعرف عنه الكذب في حديث رسول الله ﷺ، والمتروك من الحديث هو: الحديث الذي فيه راو متهم بالكذب، ولا يعرف الحديث إلا من طريقه، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة، ويطلق عليه أيضا المنكر أيضا كما عند الإمام مسلم في مقدمته..

(1)- تدريب الراوي له: (347/1).

الخاتمة

الحمد لله على نعمه وأفضاله، والشكر له على توفيقه وامتنانه، أحمده سبحانه وتعالى لما وفقني إليه من إتمام هذا البحث وإخراجه على هذه الصورة المرضية والنافعة إن شاء الله تعالى، وبعد فإنني ومن خلال كتابتي لهذا البحث وتتبع كل ما يتعلق به والغوص في أعماقه فإنني توصلت لجملة من النتائج هي ثمرة هذا العمل ونتيجته وهي:

1- الراوي المتروك هو الراوي الذي اتهم بالكذب في حديث الناس، أو غلب عليه الوهم والغلط، أو كان كثير المخالفة للثقات المعروفين.

2- وصف الرواة بالترك قديم قدم نشوء وظهور علم الجرح والتعديل.

3- الحديث المتروك هو الذي رواه راو متروك.

4- وصف الحديث بالمتروك كان من عمل المتأخرين.

5- إن أول من وصف الحديث بالترك بشكل صريح هو ابن الخراط الإشبيلي (581هـ .).

6- أول من جعل الحديث المتروك من ضمن مباحث علوم الحديث هو ابن فرح الإشبيلي (599هـ .) ثم تلاه الذهبي (748هـ .).

7- أن وصف الترك آل آخرا لكونه وصفا مشتركا للراوي والمروي.

8- الحديث المطروح هو نفسه الحديث المتروك.

9- الحديث المنكر عند الإمام مسلم هو الحديث المتروك عند غيره من العلماء.

10- أن الراوي المتروك قد يكون سبب تركه قصورا في العدالة كالتهمة بالكذب أو قصورا في الضبط ككثرة الوهم والغلط والمخالفة.

11- الراوي المتروك والحديث المتروك لا يحتج بهما ولا يستشهد بهما.

هذا ما جادت به القريحة وسال به القلم؛ فإن كان من صواب فمن الله سبحانه، وما كان من وهم وغلط فمن نفسي ومن الشيطان، والله سبحانه أسأله طرح البركة في هذا البحث وأن ينفع به إنه جواد كريم، وصل اللهم وسلم وبارك على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وآخر دعواي أن الحمد لله.

فهرس المصادر والمراجع

- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
- أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب: المؤلف: أبو الخطاب عمر بن حسن الأندلسي الشهير بابن دحية الكلبي (المتوفى: ٦٣٣هـ)، تحقي: مُحَمَّد زهير الشاويش، تخريج: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر مُحَمَّد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.
- تذكرة الموضوعات: المؤلف: مُحَمَّد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتّني (ت ٩٨٦هـ)، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة: الأولى، ١٣٤٣ هـ.
- التمييز، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261 هـ)، المحقق: د. مُحَمَّد مصطفى الأعظمي [ت 1439 هـ]، الناشر: مكتبة الكوثر – السعودية، الطبعة: الثالثة، 1410هـ.
- تيسير مصطلح الحديث: المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- الجرح والتعديل: المؤلف: أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به: المؤلف: عبد الكريم بن عبد الله الخضير، أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمؤلف، من كلية أصول الدين بجامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٠٢ هـ، الناشر: دار المسلم للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.
- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي): المؤلف: أبو الفضل مُحَمَّد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني،

المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف — الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٦م.

- سنن ابن ماجه: المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد بن ماجة القزويني (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمّد قره بللي - عبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- سير أعلام النبلاء: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الشّافي في شرح مسند الشّافعي لابن الأثير: المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرّشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولي، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي): المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة — الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي — الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- العلل والسؤالات الحديثية من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.
- العلل ومعرفة الرجال: المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن مُحَمَّد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ.
- الغرامية في مصطلح الحديث، المؤلف: أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ - ٦٩٩ هـ)، شرح وتوثيق:

مرزوق بن هياس الزهراني (الأستاذ المشارك بكلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، الناشر: دار المآثر، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: المؤلف: شمس الدين أبو الخير مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن أبي بكر بن عثمان بن مُحَمَّد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة — مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- كتاب العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، د ط، د ت.
- الكفاية في علم الرواية: المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٥٧ هـ.
- الكفاية في علم الرواية، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، صححه: أبو عبد الله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، الناشر: جمعية دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الأولى، 1357 هـ.
- لسان العرب، المؤلف: مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقى (ت 711هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر — بيروت، الطبعة: الثالثة – 1414 هـ.
- المجروحين من المحدثين: المؤلف: ابن حبان البستي (ت: 354هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة السعودية، الطبعة الأولي، ١٤٢٠ هـ- 2000م.
- مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله: المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ ١٩٨١م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المؤلف: أحمد بن مُحَمَّد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، بدون طبعة، بدون تاريخ، الناشر: المكتبة العلمية — بيروت.

- معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح: المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- مقدمة صحيح مسلم: المؤلف: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٠٦ - ٢٦١ هـ)، المحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة (نخبة الفكر لابن حجر): المؤلف: أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الخرشي (ت ١١٠١ هـ)، المحقق: شعبان سليم سالم عودة، الناشر: دار اليسر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث: المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢ هـ.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، حققه على نسخه مقروءة على المؤلف وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- النكت على كتاب ابن الصلاح: المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

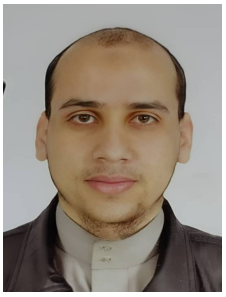

مفتاح إبراهيم مفتاح الصل مواليد 1987م مدينة مصراتة ليبيا (m_alssul@lt.misuratau.edu.ly)
متحصل على ليسانس في أصول الدين قسم التفسيروعلوم الحديث سنة 2010م.الجامعة الأسمرية. زليتن. ليبيا.
متحصل على الماجستيرفي الحديث الشريف سنة 2015م. كلية دارالعلوم جامعة الفيوم. مصر.
متحصل على الدكتوراه في الحديث الشريف سنة 2019م. كلية دارالعلوم جامعة المنيا. مصر.
معيد بكلية أصول الدين بالجامعة الأسمرية. زليتن. ليبيا. 2011-2012م.
عميد سابق لكلية اللغات والترجمة بجامعة مصراتة. ليبيا. 2020-2021م.
عميد سابق لكلية الدراسات الإسلامية بجامعة مصراتة. ليبيا. 2021-2022م.
حالياً محاضر بقسم أصول الدين بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة مصراتة. ليبيا.